

## التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط

رندا جلال حسين

قسم التنمية العمرانية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة

[Randa\\_ali@cu.edu.eg](mailto:Randa_ali@cu.edu.eg)

### المستخلص

تستأثر عملية التنمية المحلية الاقتصادية باهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث أصبحت في إطار التغيرات العالمية من أحد الأدوات الاستراتيجية الضرورية لمعالجة قضايا التنمية والتي من أبرزها قضية الفقر التي تعاني منها مصر كأحد الدول النامية. وتمثل تنمية الاقتصاد المحلي عصب عمليات التنمية الهادفة للحد من قضية الفقر والتي تعمل على توفير فرص العمل كأساس لتحقيق التنمية الاجتماعية والعمرانية مما يبرز أهمية صياغة برامج وأنشطة داعمة لتنمية الاقتصاد المحلي معتمدة على تقييم قدرات الاقتصاد المحلي، والذي تعتمد مؤشراتته على استغلال الميزات النسبية للموارد المحلية الكامنة والمتاحة للحد من قضية الفقر ونتائجها. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التنمية الاقتصادية المحلية في الحد من قضايا الفقر بالتطبيق على أحد المحافظات المصرية (محافظة أسيوط) التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر.

**الكلمات المفتاحية:** الفقر، التنمية المحلية، التنمية الاقتصادية المحلية، بناء القدرات، المناطق المحلية، الجهات الفاعلة.

### المقدمة

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية لها تداعياتها الاقتصادية والعمرانية والسياسية الهامة، وتنتشر تلك الظاهرة في العديد من دول العالم، وتزايد في الدول النامية، تلك الدول التي تنسجم بمستوى معيشي منخفض وبنخفاض الناتج القومي الإجمالي، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة النمو الاقتصادي مما يجعلها أكثر عرضة للوقوع في دائرة الفقر. وتزايد معدلات الفقر في العالم يوماً بعد الآخر، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية وأزمة الغذاء<sup>(1)</sup>. ويتزايد الاهتمام في الوقت الحاضر ومنذ أوائل القرن التاسع عشر بقضية الفقر حيث أعتبر أن الحد من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية بالدول النامية، وأصبحت قضية الفقر والقضاء عليها من القضايا الهامة التي تشكل ضرورة تنموية لتحقيق أهداف التنمية ورفاهية المجتمع<sup>(2)</sup>، كما تمثل أحد التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية والتي يجب مواجهتها لتحسين نوعية الحياة البشرية<sup>(3)</sup>.

وتعتبر تنمية الفرص الاقتصادية للفقراء عن طريق صياغة برامج وأنشطة داعمة لتنمية الاقتصاد المحلي العنصر الحاسم في أي استراتيجية تهدف إلى القضاء على الفقر، ويعتمد هذا الأسلوب على جعل الفقراء يساعدون أنفسهم بأنفسهم عن طريق تمكينهم في عملية الإنتاج الاجتماعي كأفراد منتجين، إما بتسهيل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية خاصة الأرض ورأس المال اللازم لقيام مشروعاتهم الخاصة، وإما بتوفير فرص عمل لهم تتميز بالدوام والأجر الكافي<sup>(4)</sup>. ويلزم لتحديد هذه الفرص وضع مؤشرات قياسية يمكن من خلالها تقييم قوة الاقتصاد المحلي كأحد خطوات بناء القدرات المحلية<sup>(5)</sup> وتحديد أولويات تنمية المناطق المحلية وصياغة برامج للتنمية الاقتصادية المحلية لها بما يحد من قضايا الفقر بها ويخفف من آثاره. لذلك سيتم في هذه الدراسة محاولة تحديد المؤشرات التي يمكن بها تقييم قوة الاقتصاد المحلي كأحد خطوات بناء القدرات المحلية من خلال البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز أو تنافس بها المناطق المحلية بما يساهم في توجيه وصياغة برامج وأنشطة داعمة للتنمية الاقتصادية المحلية وبما يحد من قضايا الفقر بها، واختبارها عملياً على أحد المحافظات المصرية (محافظة أسيوط) والتي تعتبر من أعلى المحافظات المصرية التي تعاني من هذه القضية<sup>(6)</sup> بهدف تحديد أولويات تنمية مراكزها حيث تأتي أسيوط بوصفها أفقر محافظات مصر حيث يبلغ عدد الفقراء بها 58.1% من عدد السكان.

### أهداف البحث

- تحديد دور التنمية الاقتصادية المحلية في دعم وصياغة برامج فاعلة للحد من قضية الفقر في إطار الاهتمام العالمي من قبل المنظمات الدولية والتجارب الدولية للحد من الفقر من خلال التنمية الاقتصادية المحلية.
- تحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس قدرات الاقتصاد المحلي التي يمكن في إطارها صياغة برامج فاعلة للحد من قضية الفقر واختبارها عملياً بالتطبيق على محافظة أسيوط كأحد المحافظات الفقيرة في مصر.

## منهجية الدراسة

ترتكز منهجية البحث على ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول يتناول قضية الفقر بهدف التعرف على مفهومه وأسبابه وآثاره. والمحور الثاني يتناول برامج التنمية الاقتصادية المحلية الداعمة للحد من الفقر من خلال استعراض مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية وأهميتها ومؤشرات قياسها وأنشطتها في إطار اهتمام المنظمات العالمية واستنباط الدروس المستفادة من التجارب العالمية لاستخدام التنمية الاقتصادية المحلية كإداة للحد من الفقر. ويلى ذلك الإطار العملي لقياس مؤشرات تقييم قدرة الاقتصاد المحلي بالتطبيق على مراكز محافظة أسيوط بهدف تحديد أولويات تنميتها وصياغة البرامج والمشروعات المقترحة لها.

## 1 ماهية قضية الفقر

توج الاهتمام العالمي بقضية الفقر خلال تسعينات القرن الماضي عندما أعلن عام ١٩٩٦ عاما للقضاء على الفقر، حيث ألزمت الحكومات نفسها بهدف القضاء على الفقر كمطلب أخلاقي، اجتماعي، اقتصادي، سياسي للبشر (7). ولقد طُرحت العديد من المحاولات لتعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها وسبل تفسيره (8). وأهم أسباب ظهوره وانتشاره وآثاره وخطط مواجهته.

## 1/1 مفهوم الفقر وأنواعه

## 1/1/1 تطور مفهوم الفقر

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أنه هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية (9). حيث تشترك جميع تعريفاته في صفة الموضوعية وتدور حول الحرمان النسبي (10). وفي إطار الاهتمام العالمي والمحلي بقضية الفقر طرحت محاولات كثيرة لتعريف الفقر وتحديد طبيعته، ولقد تطورت هذه المحاولات في ضوء مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم والتي أدت إلى تطور مفهوم التنمية بصفة عامة والذي أثر على تطور مفهوم الفقر بصفة خاصة. ويوضح الشكل (1) تطور مفهوم الفقر عالمياً.



شكل (1). تطور مفهوم الفقر عالمياً (المصدر: منى عبد الفتاح (11))

ارتكز مفهوم الفقر في بداية القرن التاسع عشر على خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية، ومنه اعتمد مفهوم الحد من الفقر على مبدأ "النمو الاقتصادي Economic Growth" (12). ومع بداية الستينيات ركز مفهوم الفقر على ربطه بمستوى دخل الفرد، وبذلك عُرف بمفهوم "فقر الدخل"، وبالتالي دعا الاقتصاديون إلى زيادة النمو الاقتصادي كوسيلة لتخفيف الفقر (13). واتسع مفهوم الفقر في فترة السبعينيات والثمانينيات مع بداية اهتمام المنظمات الدولية به كقضية عالمية مثل البنك الدولي، حيث قدم روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولي في ذلك الحين وصفاً نموذجياً للفقر على أنه "تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقدارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر

## التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط

الاقتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة<sup>(14)</sup>. وخلال فترة التسعينات مع توجه مفهوم التنمية نحو مبدأ تحقيق "نوعية حياة أفضل للمجتمع" والقائم على إحداث تنمية شاملة ومستدامة توسع مفهوم الفقر ليشمل نوعية الحياة التي يعيشها الفقراء وليس فقط قدراتهم على توفير هذه الحياة<sup>(2)</sup>. عرف البنك الدولي<sup>(15)</sup> في تقريره الثالث عشر عام (1990) الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة" على أساس أن هذا المستوى يمكن قياسه بناء على الحاجات الاستهلاكية الأساسية أو مستوى الدخل اللازم لإشباع تلك الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

ويعتبر الفقر ظاهرة متعددة الوجوه وحالة يفتقد فيها الفرد لمفردات ضرورية في إشباع حاجاته الأساسية<sup>(16)</sup> واختلف تعريف الفقر طبقاً للتوجهات الأكاديمية حيث تعددت مناهج تعريف الفقر نظراً لكونه مفهوماً ذو أبعاد متعددة، فمن وجهة نظر علماء الاجتماع فإن الفقر "ظاهرة نسبية توجد في كافة المجتمعات، وتعكس حالة المجموعة الأقل حظاً بالمقارنة مع باقي فئات المجتمع، وبغض النظر عن مستوى الدخل لأي منها". بينما ينظر له الاقتصاديون على أنه "الظاهرة التي تمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة"<sup>(17)</sup>.

ومن استعراض هذه المفاهيم فإن مفهوم الفقر ينحصر في منهجين ذو منظورين أساسيين يقوم المنهج الأول على الحرمان من الحاجات الأساسية والدخل ويقوم المنهج الثاني على الحرمان من خيارات الفرص وفيما يلي عرض لهذه المناهج.

### 2/1/1 أنواع الفقر بمنهج الحرمان من الحاجات الأساسية والدخل

طبقاً لهذا المنهج يكون الفرد فقيراً إذا كان مستوى دخله يعجز عن تلبية احتياجاته الأساسية التي تضمن له مستوى معيشي معين<sup>(8)</sup>، وبناء على هذا المنهج ينقسم الفقر إلى ثلاث أنواع لكل منها حدوده وجوانب ضعفه وهي:

- ✓ الفقر الموضوعي.
- ✓ الفقر الذاتي.
- ✓ الفقر الاجتماعي.

### أ- الفقر الموضوعي Objective Poverty:

يعرف الفقر الموضوعي على أنه حالة من حالات الفقر يكون الإنسان فيها غير قادر على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة والذي يمثل الخط الفاصل خط الفقر، بين الفقراء وغير الفقراء وقد يتحدد هذا الحد الفاصل كقيمة مطلقة أو قيمة نسبية من قياس معين<sup>(4)</sup>. ويأخذ عدة أشكال منها:

- ✓ الفقر المدقع (Abject Poverty): وهو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان فيها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية لبقائه حياً قادر على مواصلة نشاطه الاعتيادي<sup>(7)</sup>.

- ✓ الفقر المطلق (Absolute Poverty): هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان فيها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية المادية وغير المادية أي أنه يقوم على أساس القدرة على تحقيق المستويات المناسبة من الاستهلاك لإشباع الحاجات الفسيولوجية<sup>(18)</sup>.

- ✓ الفقر النسبي (Relative Poverty): هو حالة من حالات الفقر تشير إلى الحرمان "بالمقارنة" أي أن يرى الناس أن هناك فئات اجتماعية أخرى في المجتمع تحظى بمستويات دونهم أو بالمقارنة بما كانوا يحظون به أنفسهم في الماضي. أي أنه هو عدم قدرة الإنسان على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعيشه غالبية من حوله في المجتمع<sup>(18)</sup>.

### ب- الفقر الذاتي:

يعرف الفقر الذاتي من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر أنه لا يحصل على ما يحتاج إليه بغض النظر عن طريقة تحديده حاجاته الأساسية، وهذا التعريف يعطي عادة مستوى مرتفعاً للدخل يعتبر عنده المرء فقيراً<sup>(19)</sup>.

### ج- الفقر الاجتماعي:

وفقاً لهذا التعريف يكون الشخص فقيراً عند الاعتراف به رسمياً من قبل الدولة على أنه فقير حيث يعرف الفقراء على أنهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية.

### 3/1/1 أنواع الفقر بمنهج الحرمان من خيارات الفرص

يقوم هذا المنهج على قياس الفقر من خلال فكرة الاستبعاد أو الإقصاء أو العزل الاجتماعي حيث تقام العقيات أمام مشاركة فئات بعينها في بعض المجتمعات في الحصول على الفرص الاقتصادية التي تمكنهم من إشباع حاجاتهم مثل غيرهم من الفئات الأخرى، مما ينتهي بهذه الفئات المهمشة بالوقوع في براثن الحاجة والعوز بشكل منتظم ومستمر<sup>(18)</sup>، ومنه فإن الفقر هو الحرمان من الخيارات المطروحة وفرص عيش حياه مقبولة التي ينبغي أن يعيشها الفرد ولا يعني الفقر هنا فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي ولكنه يعني الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية

الأساسية. مثل العيش حياة طويلة يتمتع فيها المرء بالصحة والقدرة على الإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين. وإلى جانب الحرمان المادي هناك أوجه أخرى للفقر منها الاعتزال والاعتزاب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي وفقدان القدرة على الاتصال ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية<sup>(1)</sup>. ومن خلال هذا المنهج يقوم الفقر على مفهوم فقر القدرات والذي يعرف كذلك بالفقر البشري.

#### أ- فقر القدرات:

- يشير هذا المفهوم إلى اعتبار المرء فقيراً إذا كانت تنقصه القدرات البشرية الأساسية أو الحد الأدنى من هذه القدرات والتي تحدد ما لديه من خيارات طبقاً لما يمكنه أن يصير عليه beings أو ما يمكن له أن يفعله<sup>(20)</sup>. ومنه فإن الفقراء هم من يفتقرون إلى قدرات رأس المال بأكملها أو بعضها بأنواعه المختلفة<sup>(4)</sup>.
- ✓ رأس المال البشري: الصحة والتغذية والمهارات المطلوبة لكل شخصية ليكون منتجاً اقتصادياً.
- ✓ رأس مال الأعمال: الآلات والمرافق والنقل الآلي المستخدم في الزراعة والصناعة والخدمات.
- ✓ البنية التحتية: الطرق والكهرباء والمياه والمطارات ونظام اتصالات هاتفية وكلها مدخلات حاسمة في إنتاجية الأعمال.
- ✓ رأس المال الطبيعي: يمثل الأرضية الصالحة للزراعة والتربة الملائمة والتنوع البيولوجي ونظم بيئية تعمل بكفاءة وتقدم الخدمات البيئية المطلوبة للمجتمع البشري.
- ✓ رأس المال المؤسسي: يمثل قانون التجارة والنظم القضائية والخدمات الحكومية.
- ✓ رأس المال المعرفي: يمثّل الخبرة العلمية والتكنولوجية التي ترفع الإنتاجية في ناتج العمل وتضمن تعزيز رأس المال المادي والطبيعي.

#### ب- الفقر البشري:

- عرف تقرير التنمية البشرية عام (1997) الفقر البشري على أنه " الحرمان أو انعدام الفرص والخيارات في العيش حياة طويلة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين<sup>(21)</sup>.

#### 2/1 أسباب قضية الفقر

تعددت الرؤى النظرية حول تفسير ظاهرة الفقر وأسبابها، واختلفت باختلاف الانحيازات والانتماءات الأيدولوجية للباحثين، فأسباب الفقر عديدة ومتعددة فهناك أسباب طبيعية (فسيولوجية) لا دخل للإنسان فيها، وأسباب قهرية (بيئية) تفرض على الفرد أو المجتمع بفعل الإنسان نفسه أو الطبيعية. ويمكن حصر أهم الأسباب الطبيعية (الفسيولوجية) للفقر في: (العجز - الشيخوخة - المرض) وهي مجموعة من الأسباب تفقد الإنسان المقدرة على بذل الجهد اللازم للعمل مما يجعله معرضاً للفقر<sup>(22)</sup> ويمكن حصر أسباب الفقر القهري في:

- ◀ الأسباب الطبيعية: يعتمد هذا التفسير لظاهرة الفقر على أن هناك أسباب بيئية طبيعية قد تشكل ظاهرة الفقر من صنع الطبيعة مثل الكوارث الطبيعية ومنها: الزلازل، البراكين، الأعاصير، الفيضانات، الجفاف، التصحر، إنتشار الأوبئة. ومجموعة من العناصر التي من صنع الإنسان مثل: التدهور البيئي، ظاهرة الاحتباس الحراري، افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي، وكلها ظواهر تؤدي إلى إفقار الشعوب لما تخلفه من آثار على العمران.
- ◀ الأسباب الاقتصادية: يقوم هذا التفسير على أن ظاهرة الفقر تنشأ في المجتمع في شكل حلقات مفرغة ناتجة عن مجموعة دائرية من العوامل التي ترتبط ببعضها البعض وتتفاعل بصورة دائرية من شأنها الإبقاء على الفقر، ومن خلال هذا التفسير يمكن اعتبار أن الفقر نتيجة لانخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد الفقيرة وسبباً له في نفس الوقت.
- ◀ الأسباب الاجتماعية: تتعدد الاجتهادات الفكرية في تفسير ظاهرة الفقر من المنظور الاجتماعي والتي تدور حول: أن الفقر أما نتيجة لخصائص فردية متدنية مكتسبه، أو أن هناك أوضاع اجتماعية طارئة تساهم في توليد وزيادة الفقر وإعادة إنتاجه، أو إنه جزء من طبيعة نوع من الأنساق الاجتماعية وهو النسق الرأسمالي حيث إن هناك قوي اجتماعية لها مصلحة في وجود الفقر حيث تأخذ هذه القوي الفقر كشرط للاستثمار بالجانب الأكبر من الثروة.
- ◀ الأسباب السياسية: والتي منها الحروب الأهلية والاضطرابات، الاستعمار الخارجي، الفساد في الأنظمة السياسية.

#### 3/1 الآثار المترتبة على الفقر

إن للفقر آثار متعددة الأبعاد (سياسية، اقتصادية، عمرانية، اجتماعية) كبيرة على المناطق العمرانية حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه ومنها يمثّل معوق لأي عمليات تنمية تحدث في هذه المناطق. ويمكن تقسيم الآثار المترتبة على ظاهرة الفقر كما يلي<sup>(22)</sup>:

## التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط

- **الأثار العمرانية:** ولعل من أبرزها بالمناطق العمرانية تدني مستويات الإسكان وتكدس المباني بسبب ارتفاع معدلات التزاحم وزيادة أحجام السكان وظهور تلوث الماء والهواء نتيجة مشكلة التخلص من النفايات ومشاكل الصرف الصحي، وانتشار المناطق العشوائية والتضخم الحضري حيث أصبحت مناطق واسعة من السكن العشوائي "غير الرسمي" (بوضع اليد) في أنحاء كثيرة من العالم مرتبطة بشكل وثيق بالفقر والحرمان من الخدمات الأساسية والدخل المنتظم.
- **الأثار الاجتماعية والاقتصادية:** ومن أبرزها بالمناطق العمرانية نقشي الأمراض الاجتماعية، إنخفاض المستوي التعليمي والثقافي والصحي، إنتشار الأمية والبطالة، التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة، الهجرة، فشل كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية.
- **الأثار السياسية:** البقاء في دائرة الحروب، انتشار الفساد الوظيفي، ظهور مشكلة الإرهاب، ظهور قضية الأمن الغذائي Food Security.

## 2/ ماهية التنمية الاقتصادية المحلية (LED) Local Economic Development

### 1/2 تطور فكر التنمية الاقتصادية المحلية (LED)

بدأت ممارسة عملية التنمية الاقتصادية المحلية في عقد السبعينات من القرن الماضي بسبب أن الحكومات المحلية أدركت مدى تحرك رأس المال بشكل سريع فيما بين الكيانات ذات السلطات القانونية. وهذا ما يعني أن الاقتصاد سوف يتجه للمجتمعات المحلية، وحفاظا على الكيان الاقتصادي المحلي. من خلال الكشف النشط ع نالقاعدة الاقتصادية لهذه المحليات، والوصول إلى فهم حول معوقات النمو وزيادة الاستثمار بالتخطيط الاستراتيجي للبرامج والمشروعات بهدف التخلص من العوائق وتسهيل الاستثمار. ولقد سعت الحكومات المحلية إلى تحقيق النمو لقاعدتها الاقتصادية والتوظيفية (23). يوضح الجدول (1) تطور فكر التنمية الاقتصادية المحلية.

جدول (1). تطور فكر التنمية الاقتصادية المحلية

المرحلة	الفكر	الجهات المسؤولة عن التنمية	الأدوات
السبعينات إلى عقد الثمانينات من القرن العشرين	- استثمارات متحركة في الصناعات التحويلية من خارج المجتمعات المحلية. - جذب استثمارات أجنبية مباشرة. - القيام باستثمارات في البنية التحتية المادية.	- القطاع العام - القطاع الخاص	- إعطاء منح كبيرة، وحوافز ضريبية وقروض مدعومة للمستثمرين في مجال الصناعات التحويلية. - استثمارات مدعومة للبنية التحتية المادية. - خفض تكاليف الإنتاج من خلال أساليب مثل استخدام عمالة رخيصة.
الثمانينات إلى التسعينات من القرن العشرين	- المحافظة على نشاطات الأعمال المحلية ونموها. - استمرار التركيز على جذب الاستثمار الموجه نحو الداخل ولكنه يستهدف قطاعات محددة أو يأتي من مناطق جغرافية معينة.	- القطاع العام فقط.	- توجيه دفع المبالغ مباشرة إلى نشاطات أعمال منفردة. - إيجاد أماكن عمل لإقامة نشاطات أعمال. - تقديم مشورة وتدريب لمشروعات خاصة صغيرة إلى متوسطة الحجم. - تقديم دعم فني. - دعم مشروعات نشاطات الأعمال البادئة. - استثمارات في كل من البنية التحتية المادة الصلبة والمرنة على حد سواء.
أواخر عقد التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين	- جعل بيئات نشاطات الأعمال ككل مناسبة. - إقامة استثمارات "مرنة". - جعل استثمارات القطاع العام تعمل نحو المصلحة العامة. - تحسين مستوى نوعية الحياة والأمن لأهالي المجتمعات المحلية والمستثمرين المحتملين. - جذب استثمارات موجهة إلى الداخل، والبناء على ما يوجد في المنطقة المحلية من ميزة تنافسية.	- شراكة بين القطاع العام والخاص. - شركات محلية وشركات عالمية.	- وضع إستراتيجية شمولية لتوفير بيئة محلية لنشاطات الأعمال تتسم بالمنافسة وتشجيع النمو للشركات المحلية. - وضع شبكات تعاون بين الأطراف الفاعلة في التنمية. - تسهيل التكتلات العقودية من نشاطات الأعمال المترابطة اقتصادياً. - تطوير القوى العاملة. - تشجيع المحافظة على مستوى جودة التحسينات.

المصدر: وحدة التنمية الاقتصادية المحلية (24).

- ✓ بتحليل تطور فكر التنمية الاقتصادية المحلية يستنتج ما يلي:
- ✓ حدوث تحول في عمليات اتخاذ القرارات للبرامج والأنشطة بالمناطق المحلية وأنواع التدخل من المراكز الوطنية نحو المبادرات المحلية التي تنشأ من المناطق المحلية نفسها.
- ✓ أهمية التحول من الإدارة المركزية إلى التعاون الرأسي اللامركزي بين مختلف مستويات الحكومة والتعاون الأفقي بين القطاعين العام والخاص وكافة الجهات المحلية الفاعلة (LA) Local Authorities والتي تُعرف على إنها "جميع العناصر المحلية الممثلة في مجموعة الأفراد أو المجموعات الاجتماعية أو المؤسسات التي لها مصلحة في تطوير منطقة محلية محددة، والتي يمكن أن تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بصنع القرار (بطريقة إيجابية أو سلبية) ويعتبر أولئك الذين يمكن أن يؤثروا في القرارات أو يرغبون في التأثير عليها جهات فاعلة محلية (25).

- ✓ ضرورة التحول من النهج القطاعي للتنمية المعتمدة على المشاريع الكبيرة وبالأخص الصناعية التي تعزز التنمية الاقتصادية المحلية إلى النهج المكاني (Territorial) المرتكز على مناطق محلية محددة بمزايا نسبية تؤهلها للتنافسية مع تحفيز التكيف التدريجي للنظام الاقتصادي المحلي، مع مراعاة البيئة الاقتصادية المتغيرة.
- ✓ ضرورة التحول من التركيز على الدعم المالي والحوافز والإعانات باعتبارها العامل الرئيسي لجذب النشاط الاقتصادي إلى توفير الظروف الأساسية لتطوير أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية والظروف المعيشية (تهيئة بيئة العمل).

تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية مسألة مؤكدة للعلاقات بين الإنسان والبيئة، والتي تم تقييمها بشكل مختلف من وقت لآخر (26) وتعتمد على التدخل الواعي والتغييرات المستمرة في المنطقة وفقاً للبعض واستراتيجية توحيد الموارد المحلية بشكل فعال لإنشاء أماكن العمل (27). وينص نهج مختلف على أن تطور الاقتصاد المحلي هو تدخل واع، حيث يمكن أن يكون البادئ خارجياً أو داخلياً؛ ومع ذلك، فإن الشخصية الرئيسية للعملية هي شخصية محلية (28). ويعتبر تطوير الاقتصاد المحلي تدخل مجتمعي واعي في العملية الاقتصادية لضمان التنمية المحلية المستدامة (29).

كما اهتمت المؤسسات العالمية الهادفة لتمويل المستويات المحلية بصياغة تعريفات للتنمية الاقتصادية المحلية من أبرزها:

- ✓ يُعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على إنها "تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون (30).
- ✓ يُعرفها البنك الدولي على إنها "تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاعي العام والخاص جماعياً على توفير الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع (5).

يشير المفهوم الأول إلى كونها عملية مستدامة يشترك بها كافة الأطراف الفاعلة بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي ومن ثم تحقيق أهداف التنمية. في حين يركز المفهوم الثاني على فكر الشراكة في ظل توفير مناخ ملائم لها لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية.

في إطار هذا التطور يمكن استخلاص تعريف إجرائي للتنمية الاقتصادية المحلية الداعمة للحد من الفقر على إنها "عملية مكانية هادفة إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمناطق المحلية من أجل تحسين مستواها الاقتصادي ومستوى معيشة سكانها، يقوم من خلالها كافة الأطراف الفاعلة (LA) بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل وأنشطة مستدامة".

## 2/2 أهمية القيام بالتنمية الاقتصادية المحلية للحد من الفقر

### شكل (2). العلاقة بين الفقر والتنمية الاقتصادية المحلية.

(المصدر: من إعداد الباحثة)



يرتبط مستوى تغلغل الفقر في المجتمع بمستوى عدالة توزيع الدخل، فينخفض الفقر بزيادة عدالة توزيع الدخل، مما جعل الاقتصاديون يجعلون عدالة توزيع الدخل من أهم آليات محاربة الفقر ولذلك تدرك المجتمعات المحلية ونشاطات الأعمال أن الاقتصاديات المحلية الناجحة تتطلب تجديد اقتصادي، وبيئي واجتماعي. ولهذا السبب فإن ما توضع من استراتيجيات وخطط للتنمية الاقتصادية المحلية وإعادة التوليد لا بد من أن تكون موصلة باستراتيجيات للتخفيف من الفقر وأن تترتب على إدخال المجموعات المحرومة والمهمشة (31) ويوضح

الشكل (2) العلاقة بين الفقر والتنمية الاقتصادية المحلية. ويمكن توضيح أهمية القيام بالتنمية الاقتصادية المحلية للحد من الفقر في النقاط التالي:

أولاً: تسعى التنمية الاقتصادية المحلية (LED) إلى تقوية ودعم المشاركين المحليون من الاستفادة بفاعلية من قطاع الأعمال المحلي ورأس المال ومصادر التمويل المحلية الكامنة والمتاحة الذاتية والخارجية للأصول والموارد المحلية لتحقيق أهداف وأولويات محلية تعتمد بالأساس على تحقيق المهام التالية (5):

- ✓ تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية.
- ✓ الحد من الفقر.

### التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط

- ✓ إيجاد منافذ لتحصيل الضرائب المحلية بشفافية وليس كما هو واقع حالياً من إفراط لاستخدام المظاهر العامة في تقييد السجل الضريبي والذي أدى بكثير من مفاصل هذا القطاع إلى الفساد المالي والإثراء على حساب أي تنمية محلية حقيقية.
- ✓ تمكن التنمية الاقتصادية المحلية من معرفة الكثير من الأعمال الحرفية والتأهيل للوصول إلى نتائج مستدامة.
- ثانياً: تمثل التنمية الاقتصادية المحلية (LED) استراتيجية عملية وليست وصفية تضمن تحقيق مبدأ التكامل والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية وبرامجها وأنشطتها وتتضمن الكثير من الأمور والتي منها:
  - ✓ أنها تسعى إلى تحقيق القيم المحلية وإثارتها بشكل يمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة كالفقر والحاجات الأساسية والوظائف المحلية.
  - ✓ إحداث التنمية ونقصد هنا بالتنمية هي التغيير الهيكلي لنوعية الحياة التي يعيشها سكان المناطق المحلية.
  - ✓ الدوافع الاقتصادية والمتمثلة برفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي وتدريب وتمكين المهارات المحلية ورفع مستوى الدخل المحلي والتعاون المحلي وزيادة الروابط الاقتصادية بين الأنشطة المحلية سواء كانت الأساسية منها أو المساندة.

ثالثاً: لا تهدف التنمية الاقتصادية المحلية (LED) إلى علاج سريع أو توليد قائمة مفصلة من الأمنيات وإنما يتطلب الأمر الفهم الواقعي لما تقوم به أي منطقة محلية وما يمكن إن تقدمه أو تفعله مناطق الخلل والضعف والحاجة والتهديدات والفرص الخارجية المتاحة علاوة على احتياجاتها المحلية بما يتماشى مع تحقيق مبدأ الاستمرارية والمرونة لمدخل التنمية المكانية.

رابعاً: يتوقف نجاح التنمية الاقتصادية المحلية على تشكيل بيئة عمل مناسبة، تسمح للسوق بأن يعمل بكفاءة. ومن الأهمية أن يتم تشجيع المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر في المناطق المحلية، خاصة تلك التابعة للاقتصاديات الناشئة والانتقالية، مع إعطاء هذه المشروعات دوراً قائداً، ينبع من قدرتها على توفير فرص عمل، وتوفير مصادر للدخل، والضرائب. وستساعد النتائج المرئية على الدفع بالاقتصاد في الأجل القصير، مع تنفيذ مشروع واحد قائم على التركيز على قضية هامة وملحة، مما يدفع بحتمية النجاح في الأجل الطويل بما يتماشى مع بناء القدرات والخصوصية المكانية لمدخل التنمية المكانية.

### 3/2 المبادئ الإرشادية للممارسات السليمة للتنمية الاقتصادية المحلية

إن الممارسات السليمة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية تتطلب توجهات مصممة لما يناسب الظروف المحلية بما يؤكد على فكر الخصوصية. وفي إطار التجارب العالمية وفكر المنظمات الدولية المهمة بالتنمية الاقتصادية المحلية للحد من الفقر يمكن استخلاص المبادئ الإرشادية للممارسات السليمة للتنمية الاقتصادية المحلية بفكر مدخل التنمية المكانية على النحو التالي<sup>(32)</sup>:

- ✓ يجب أن يكون التوجه شمولي نحو كافة قضايا التنمية المكانية بالمناطق المحلية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى القضايا المحلية.
  - ✓ تحقيق التكامل بين كافة القطاعات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية.
  - ✓ بناء قدرات الإدارة والفرق التي تعمل " في الميدان" لتنفيذ البرنامج.
  - ✓ توفير دعم مالي وفني من المستويات الحكومية الأخرى مما يضيف للعملية قيمة.
  - ✓ أن تكون هناك سلسلة من المبادرات (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) تعمل على تشجيع تكوين شراكات وبناء ثقة ذوي الشأن.
  - ✓ يجب أن تكون هنا كمشاركة كافة الأطراف المحلية الفاعلة ليس فقط في تنفيذ البرامج ولكن في صياغتها ومتابعتها وتقييمها، مما يتطلب وجود قياديين محليين يتمتعون بالعزم، والمصداقية والقدرة على توحيد جميع ذوي الشأن.
  - ✓ لا بد أن تمتلك الحكومة المحلية استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية يتم تطويرها بعناية من قبل كل الأطراف المحلية الفاعلة وذلك بناء على رؤية ما مشتركة، وإيجاد عزم سياسي قوي نحو تنفيذ تلك الاستراتيجية.
- يوضح الجدول (2) الشروط اللازمة لتوافر إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية في إطار الخصوصية المكانية المناسبة لطبيعة المجتمع المحلي، والتي تتنوع ما بين شروط إجرائية وشروط فنية.

## جدول (2). الشروط اللازمة لتوافر استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية

إجرائياً	الفنية
- وجود إرادة سياسية. - الالتزام. - احتواء الاقتصاد غير الرسمي. - التفكير بشكل إستراتيجي. - تقييم المزايا والعيوب. - التكامل، والتواصل من خلال الشبكات. - تفعيل المساءلة. - تضمين الثقافة.	- تحقيق على نتائج مرئية. - تفهم السوق. - موازنة الاستراتيجيات. - مراعاة الجودة. - الاستثمار في البنية التحتية. - تضمين رأس المال الطبيعي. - استخدام الاستثمار الخاص للمصلحة العامة.
	- وضع قواعد محددة للقرارات والإجراءات. - تسهيل إجراءات دخول الأسواق و نفاذ الإجراءات. - علاج مشكلة التسرب، وزيادة المضاعف. - تشجيع تنمية المؤسسات المحلية. - جذب المزيد من المشروعات الجديدة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. الارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية من خلال التخطيط الإستراتيجي. سلسلة أوراق عمل التنمية الاقتصادية. المجلد الأول. تم الاسترداد من Web site: www.unhabitat.org. ص16

## 4/3 أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية الداعمة للحد من الفقر

في إطار اهتمام المنظمات الدولية بعملية التنمية الاقتصادية المحلية صاغت العديد منها دلائل لتنفيذ برامجها وصياغة استراتيجياتها مثل (البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat). وفي إطار تجاربها الدولية تم تحديد مجموعة من الأنشطة الداعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وبيانها كالآتي<sup>(30)</sup>:

- ✓ أنشطة الحكومة المحلية (المحليات): للحكومة دور أساسي في التنمية الاقتصادية المحلية والتخطيط لها عبر الأنشطة الأساسية وغالبا ما تصاحب الأنشطة الأخرى.
- ✓ الأنشطة المبدئية: أنشطة سريعة الأثر وقليلة التكلفة.
- ✓ الأنشطة المتقدمة: أنشطة تتطلب تقنية فنية إضافية وقدرة مؤسسية وخبرة وتمويل.
- ✓ الأنشطة العامة: أنشطة متكاملة أو قطاعية شاملة وتشمل الكثير مما سبق في تكامل.

## ■ أولاً: أنشطة الحكومة المحلية:

- السياسات التنظيمية: هي آلية تستطيع التأثير على أنشطة الأعمال المحلية، ذلك من خلال المشاركة في القرارات الخاصة بتحديث البنية الأساسية، فرض الضرائب وتحصيلها، تنظيم الأراضي والمباني والأنشطة، مما يعمل على تشكيل بيئة تعتمد على سياسات وتنظيم واضح ومستقر تمكن الأنشطة الاقتصادية المحلية من تحقيق أهدافها.

## ■ ثانياً: الأنشطة المبدئية:

- إعداد آلية تنظيمية بين الأطراف الفاعلة في التنمية المكانية (LA): وهي أساسية كآلية تنظيمية لتحفيز المشاركة وتنسيقها في إعداد وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية المحلية، ويمكن أن تكون من خلال جهات قائمة بالفعل أو من خلال استحداث جهات جديدة مثل: إنشاء مجالس الأعمال المحلية أو وكالات التنمية المحلية والتي تضم ممثلين من كافة الأطراف المحلية الفاعلة (المجتمع المحلي، المؤسسات الحكومية والخاصة، منظمات التمويل المحلية والدولية... الخ).  
- مشروعات إرشادية: تمثل تلك المشروعات أداة لاختبار القدرة على التوسع نطاق أكبر في تطبيق التنمية الاقتصادية المحلية، وهي مشروعات صغيرة وقصيرة أو تجريبية ذات وظيفة تحضيرية للتوسع أو التكرار للحفاظ على قوة الدفع.  
- البحث والتحليل: مكون لكل الأنشطة وهي محل استثمار لدراسة جدوى تطبيق الأنشطة ولسد الفجوات المعلوماتية، وتشكل دراسات عن (الأسواق والفرص المتاحة، إجراءات حساب القيمة المضافة، اختبار الجدوى الاقتصادية للمشروعات... الخ).

- دراسة الواقع: تمثل دراسات الأوضاع الراهنة وتشخيص الواقع أمر أساسي لضمان صياغة برامج تنموية فاعلة تقوم تحديد القدرات التنافسية للمناطق المحلية المتاحة والكامنة، ولتحقيق الربط الجيد بين الأفكار المطروحة وقضايا واحتياجات المجتمعات المحلية كأساس لفكر مدخل التنمية المكانية.  
- الشراء المحلي وحملات الإنفاق (التوريد) المحلي: هو التزام من قبل الإدارة المحلية بالشراء والتوظيف من المناطق المحلية التابعة لها، وحملات التوريد المحلي اتفاق بين المجتمع والمؤسسات الاقتصادية تهدف إلى تشجيع المستهلكين والمنتجين للشراء من المنتجات المحلية وبالتالي تحقيق فكر الذاتية المرتبط بمدخل التنمية المكانية.  
- تحسين بيئة الأعمال المحلية: من خلال بعض الإجراءات البسيطة مثل حملات التنظيف والتشجير واللافتات الإعلانية والتي تعمل على جذب الاستثمارات الخارجية والمستهلكين للمشروعات.  
- توفير مطبوعات عن التنمية الاقتصادية المحلية: حيث تساعد على اجتذاب المؤسسات الاقتصادية في البرنامج (ككتيبات عن المناطق المحلية ترصد فرص التنمية بها من منظور اقتصادي، دليل أعمال للبرامج والمشروعات ومؤسسات التمويل المتاحة بالمناطق المحلية).

## ■ ثالثاً: الأنشطة المتقدمة:



## التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسبوط

-إدارة المعلومات: من أفضل الممارسات ويُعدُّ أمراً ضرورياً لإدارة الحجم الهائل من المعلومات بما يتلاءم مع الأعمال، وتضم هذه الأنشطة (جمع وتنظيم المعلومات والبيانات، وتوفيرها على شبكات الإنترنت).

-التسويق والترويج: يعني التسويق استغلال المعلومات لتحديد العملاء المستهدفين وتسويق منتجات المناطق المحلية، أما الترويج فهو جزء من التسويق يعني وضع استراتيجيات التسويق والنشر والتطوير وإدارة المعلومات لهدف تسويقي معين.

-دعم الأنشطة والمشروعات الاقتصادية الصغيرة: ويتضمن الأنشطة التالية:

- الحضانات: عبارة عن مبنى أو مجموعة من المباني توفر مساحات إيجاربه للأعمال والمشروعات الصغيرة بتكلفة بسيطة وذلك بهدف تقليل الأعباء عنها.
- مراكز تدريب المهارات (مراكز التدريب المهني): يتم إنشاء هذه المراكز بالتعاون مع بعض الأطراف المحلية الفاعلة مثل شركات الأعمال والجامعات بهدف توفير فرص أكبر للتعليم والتدريب بما يعمل على زيادة فرص العمل ورفع مستوى القدرات البشرية العاملة لتمثل رصيد بنكي من وظائف متخصصة تتميز بها المناطق المحلية.
- تنمية الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتناهية الصغر: تهدف إلى إحداث التشابكات وتنمية شبكات الاتصال بين مختلف أصحاب المصالح وقطاعات الاقتصاد المحلي، ويتضمن ذلك دعم الأعمال والمشروعات والتدريب وتوفير الائتمان والقروض للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- مراكز تنمية المشروعات الصغيرة: تهدف إلى دعم المشروعات القائمة بالمناطق المحلية لتنمية كفاءتها وزيادة قدراتها على إدارة المشروعات بفاعلية وربحية. من خلال عمل علاقات تشابكية توفر الدعم والتدريب والتمويل لهذه المشروعات.

-إعادة تأهيل العمران والبنية التحتية وتخطيط الأراضي: ويتضمن الأنشطة التالية:

- الاستثمار في البنية التحتية المادية: هو استثمار يهدف إلى تنمية بيئة العمل وتطوير العمران لزيادة الكفاءة الاقتصادية (المواصلات وشبكات النقل) أو نوعية الحياة (مياه وصرف وطاقة) وهي تعمل على التوسع في جذب المؤسسات الاقتصادية للمناطق المحلية وتنفيذ بالحكومة أو من خلال شركات محلية أو عالمية.
- المجمعات (العناقيد): وهي تمثل كتل اقتصادي مكون من مجموعة من المشروعات تشترك في نفس الأنشطة الاقتصادية أو تتكامل بينها في منطقة واحدة، من أجل الاستفادة من وفورات الحجم والعمل معاً على زيادة الفرص والقيمة المضافة من الإنتاج مثل (المجمعات الصناعية ومناطق الاستثمار ومراكز النمو).
- إقامة مناطق تنمية متخصصة: تتمثل هذه المهمة في تحديد منطقة محددة من الأراضي لتنفيذ مشروعات محددة مثل (مناطق استصلاح الأراضي، المناطق الصناعية، المناطق التكنولوجية... الخ) والتي تمثل مناطق جاذبة لاستثمارات وتمكن من تنمية الإداء البيئي والاقتصادي من خلال استخدام المواد الخام بشكل أكثر كفاءة، الحد من التلوث، تقنين مصادر الطاقة والمياه والحفاظ عليها، وتقليل متطلبات النقل.
- تطوير مراكز المدن ومناطق تطوير الأعمال: تتقارب هذه الأنشطة مع أنشطة تحسين بيئة الأعمال المحلية ولكنها تركز أكثر على الموارد والأصول المحلية العمرانية حيث تتضمن تنمية مراكز المدن لتمثل أقطاب تنمية حضرية والقرى المتخصصة لتمثل مراكز للتنمية الريفية لتحقيق مبدأ شمول الأنماط العمرانية بفكر مدخل التنمية المكانية، والتي تعتبر نوع آخر من القدرات الجاذبة للاستثمارات. ويتضمن ذلك أعمال (تجديد المباني، إقامة المعارض، أعمال التنظيف والتشجير، الأعلام... الخ).
- ربط التصاريح بالتنمية: هي عملية ربط الفوائد للمشروعات الناجحة بالفوائد المحلية (مثال: التصريح للمستثمرين بالبناء في الأماكن المتميزة نظير الاستثمار في المناطق الفقيرة).

-التنمية المؤسسية: وتتضمن الأنشطة التالية:

- إنشاء مؤسسات للتنمية الاقتصادية المحلية: يتم تطويع هذه المؤسسات لتنفيذ وإجراء التخطيط المستمر لتنمية الاقتصاد المحلي (مثال: جمعيات تنمية الأعمال، مؤسسات تنمية المنطقة المحلية، إدارات التنمية المحلية بالإدارة المحلية، والغرفة التجارية... إلخ).
- المؤسسات التعاونية: تمثل هذه المؤسسات أحد أشكال المؤسسات مملوكة بأعضائها يتم إدارتها بشكل ديمقراطي، ذلك بهدف تحقيق غاية مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لأعضائها.
- الشراكات: تمثل الشراكة مدخل فعال وكفاء لتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية وبالأخص في ظل التغييرات العالمية وتعدد الأطراف الفاعلة في التنمية المكانية وأساس لكثير من الأنشطة. ويمكن أن تتم من خلال إبرام العقود بصورة رسمية أو بآليات أخرى غير الرسمية.
- آليات التعاون المؤسسي: يمثل التعاون في المناطق المحلية أساساً للنجاح في ظل ارتفاع التنافس ويتم استخدام آليات رسمية وغير الرسمية في هذا الصدد.

-التمويل: ويتضمن الأنشطة التالية:

- التعاون المالي: من خلال إقامة مؤسسات لإقراض المحلي مثل البنوك والتعاونيات المالية.

- الائتمان المتناهي الصغر: يُعدُّ امتداداً للقروض الصغيرة التي تقدّم للمشروعات غير المؤهلة للحصول على قروض بنكية.
- أنظمة العملة في المناطق المحلية (العملة المحلية): من خلال قيام المناطق المحلية بتنظيم وإدارة نظام تبادل السلع والخدمات محلياً، حيث يتم استخدام العملات بدون فرض فائدة وتكون محددة التداول لأحد المناطق الجغرافية أو لخدمة فئة معينة.

-الاستثمار: ويتضمن الأنشطة التالية:

- تدعيم الاستثمار الخارجي: يتضمن ذلك محاولات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمناطق المحلية بما يتوافق وأهداف وقيم هذه المناطق. مثل صياغة قوانين لتنظيم الاستثمار الأجنبي وتوفير حوافز وإعفاءات ضريبية له.
- تدعيم الاستثمار المحلي: بهدف الحفاظ على الموارد المالية المحلية داخل النطاق المحلي، ذلك من خلال تطوير اتحادات للائتمان المحلي، وبعض النظم الاستثمارية لإعادة استثمار الأموال المكتسبة داخل المناطق المحلية بدلاً من أيداعها في البنوك حيث عادة ما توضع الأموال في البنوك وتستثمر خارج المناطق المحلية الموضوعة بها.

#### ■ رابعاً: أنشطة عامة:

- دعم القطاع اللارسمي: هذه الأعمال تساهم مباشرة في الحد من الفقر من خلال توفير سبل الحياة لجموع عديدة من المواطنين، ويتضمن دعم الاقتصاد غير الرسمي التعامل أيضاً مع قضايا المساواة وتمكين المرأة، الحفاظ على الموروث الثقافي، عمالة الأطفال، الأمن والصحة العامة... الخ.
- تقوية الروابط الحضرية الريفية: يمثل إحداث تشابكات بين الريف والحضر عاملاً أساسياً لضمان تحقيق استدامة التنمية المكانية، وهو ما يؤدي إلى وجود شبكات تعاون جيدة تتضمن تسهيل حصول قاطني المناطق الريفية على المنتجات، إلى جانب حصول قاطني المناطق الحضرية على منتجات ذات جودة أعلى، بالإضافة إلى ربط الموارد التصنيعية للحضر بالموارد الطبيعية للريف. فالريف يسعى إلى الأسواق والحضر يسعى إلى الجودة.
- الاستثمار في رأس المال الطبيعي: من الأهمية ان يتم الاستثمار فيما توفره الأنظمة الطبيعية من موارد (أشجار، مياه، تربة، هواء، ثروات تعدينية وبتروولية... الخ) وما يرتبط بها من خدمات (القضاء على الآفات، تخزين المياه النقية... الخ).
- التنمية السياحية المستدامة: تمثل السياحة أحد القطاعات التي تحقق أرباحاً سريعة، حيث إنها تُعدُّ خياراً مربحاً يستهدف سد الاحتياجات الاقتصادية للمناطق المحلية وحماية البيئة الثقافية والطبيعية.

#### 5/2 مؤشرات بناء وتنمية قدرات الاقتصاد المحلي

يتصل مفهوم بناء القدرات بالكفاءة والفاعلية، حيث يُعرف المفهوم على إنه " القدرة على القيام بفاعلية وكفاءة من خلال عمليات مستمرة تشمل تنمية الموارد بكافة أشكالها البشرية والمؤسسية والمالية والمعلوماتية ويشمل بناء القدرات التركيز على النظام أو البيئة أو السياق العام الذي يتفاعل من خلاله الأفراد والمنظمات والمجتمعات (4). كما يعني "زيادة قدرة المجتمع على إنجاز الأعمال بنفسه من خلال تنظيم الاستفادة من الموارد المجتمعية من خلال التدريب وتنمية القدرات المؤسسية بما يمكنه من تحديد مشكلات البيئة وتقييمها وزيادة لقدرة على تفهم وتحليل المشكلات(33).  
تمثل مؤشرات قياس قدرات إطار الاقتصاد المحلي عنصراً حاسماً في مساعدة ذوي الشأن في وضع الاستراتيجيات للمستقبل. بما يعمل على تشكيل تقييم أولي على استخدام ما توفر من معرفة كمية ونوعية، ومهارات وغيرها من الموارد لتساعد على تحديد الاتجاه الاستراتيجي الذي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي. وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج من شأنها أن تبني قدرة المنطقة المحلية على المنافسة. فالخطوة الأولى في عملية التقييم هي جمع المعلومات. وهناك أدوات عديدة بما في ذلك تحليل (SWOT)، ومؤشرات اقتصادية وإقليمية للمقارنة، من أجل تطوير قدرات الاقتصاد المحلي. ويوضح الجدول (3) أهم المؤشرات لتحليل القدرات على المنافسة المحلية.

#### جدول (3). أهم المؤشرات لتحليل قدرات الاقتصاد المحلي على المنافسة

المؤشر	
- عدد الأسواق.	- حجم الأصول المحلية.
- نسب العاملين بالأنشطة الاقتصادية واتجاهاتها.	- عدد الكليات المتوفرة بالمنطقة المحلية.
- القدرات الإدارية.	- متوسط أجور العمالة ونسبة العمالة الماهرة من العمالة الكلية.
- معدل توافر شبكات البنية الأساسية.	- توافر شبكات النقل.
- حجم التمويل المتاح.	- معدل الأمن.
- وسائلاتندريبالمحلية.	- توافر شركات مساهمة وجهات مانحة.
- الموارد الطبيعية والموارد البشرية ومهاراتها.	- نسب الفقراء من إجمالي السكان.
- ثقافة نشاطات الأعمال.	- معدل إنتشار الأمراض الوبائية.
- الجغرافيا المحلية.	- متوسط مدة الحصول على القروض.

Source: Adapted from: Robert and Stimson (32).

تعمل جهود تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية للحد من الفقر على تشجيع تحقيق رفاهية المجتمع المحلي وذلك من خلال جعل العملية مستديمة وفعالة وذلك بأبعادها الأربعة(5):

## التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط

- ✓ القدرة على البقاء = التكافؤ الاجتماعي والجودة البيئية.
- ✓ القدرة على المنافسة = الإنتاجية والحيوية الاقتصادية.
- ✓ أساليب حكم وإدارة سليمة = في إطار الحكومة المحلية وموارء ذلك.
- ✓ مقبولة لدى الممولين = تمويل مستديم وقابلية لدي المقرضين.

يستلزم ذلك وضع مؤشرات لقياس مدى الوصول إلى هذه المستخرجات وذلك في عملية ما تقييمية في خط الأساس، يتم مراجعتها بانتظام من خلال إيجاد نظام رسمي للمتابعة والتقييم. ويوضح الجدول ( 4 ) أهم المؤشرات التي يمكن إتباعها لتقييم قدرات الاقتصاد المحلي من وجهة نظر البنك الدولي.

**جدول (4). المؤشرات تقييم قدرات الاقتصاد المحلي (البنك الدولي)**

القدرة على البقاء	القدرة على المنافسة	أساليب حكم وإدارة سليمة	مقبولة لدى الممولين
- مكافحة الفقر. - توافر خدمات عامة أساسية. - وجود معايير بيئية. - توفر الإسكان. - بيئة آمنة ومؤمنة الحديثة. - وجود رفاهية ونشاط ثقافي. - توفر مؤسسات تعليم.	- هيكلية وإنتاجية سليمتين. - بيئة نشاط أعمال سليمة. - قدرة الوصول إلى الأسواق. - قدرة الحصول على التقنيات الحديثة. - توفر القروض لنشاطات الأعمال. - مستوى جودة الموارد البشرية.	- استقلالية الحكومة المحلية. - فعالية القياديين المحليين. - التنسيق فيما بين جهات الحكومة. - هيكلية عملية إيصال الخدمات وفعاليتها. - وجود الشفافية في الحكومة المحلية.	- فعالية الإدارة المالية في المجتمع المحلي. - للسلطة المحلية سمعة جيدة في أوساط الجهات المقرضة. - استقرار التدفق المالي فيما بين الجهات الحكومية. - القدرة على جذب الاستثمار الخاص المحلي وغير المحلي.

المصدر: وحدثا لتنمية الاقتصادية المحلية - الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي - البنك الدولي - واشنطن، مقاطعة كولومبيا (5)

## 6/2 التجارب العالمية للتنمية الاقتصادية المحلية الهادفة للحد من الفقر

### 1/6/2 تجربة البرازيل (OECD) (34)

تقع البرازيل في جنوب الكرة الأرضية في منطقة استوائية بأمريكا اللاتينية، وتتمتع البرازيل بعدة مقومات طبيعية وديمقراطية واقتصادية هائلة.

أبرز القضايا التنموية بالدولة:

- ارتفاع معدلات الفقر.
- ارتفاع معدلات الهجرة إلى المراكز الحضرية الكبرى من المناطق الريفية الفقيرة.
- تأخر مستوي التنمية البشرية خاصة في مجال التعليم.

ركائز عملية التنمية الاقتصادية للحد من الفقر:

- تنمية المدن الريفية الصغيرة كمحور للنمو الديمغرافي.
- إعادة بناء رأس المال البشري من خلال والاستثمار في التعليم والصحة والعمالة والتعبئة الاجتماعية والثقافية والتنمية المؤسسية لتعزيز رأس المال الاجتماعي.
- التجديد السياسي لتحسين السياسات العامة والابتكار التكنولوجي ونشر المعرفة لتمكين التنوع الاقتصادي القائم على الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية وحماية بيئة.
- إجراء إصلاحات هيكلية والتي تمت وفق رؤية تشاركية، بين القطاع العام والقطاع الخاص.

برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية المحلية المقترحة (35):

- الاستفادة من برامج الحكومة الاتحادية للاستثمار الاجتماعي وفي التعليم والصحة والبنية الأساسية في المناطق المحلية.
- تحسين فرص الحصول على الأراضي والإسكان لإقامة الأنشطة الاقتصادية وخاصة الأعمال التجارية الصغيرة في مجال الخدمات.
- تنسيق العمل بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية المحيطة بها من خلال إقامة رابطات واتحادات للأعمال.
- تشكيل مجالس بلدية معنية بالصحة والتعليم، والبيئة، والتنمية الريفية، والسياحة، والرعاية الاجتماعية، والنقل وما إلى ذلك وأعطت لها صلاحيات لتحديد أولويات التنمية والتي ركزت على الحد من الفقر، وتحسين الهياكل الأساسية الريفية، كما أسند إلى هذه المجالس إعداد مقترحات من أجل الاستثمار على النطاق المحلي في ظل نقص الموارد بما يعزز المزايا النسبية للموارد المحلية التي يمكن استخدامها على نحو أفضل لتلبية الاحتياجات المشتركة للتنمية الاقتصادية المحلية في مختلف المجالات.
- صياغة استراتيجية إنمائية مكانية شاملة لعدة قطاعات تمكن من تحديد اتجاهات وأولويات التنمية المكانية.
- الاعتماد على تكثيف برامج التنمية الاقتصادية المحلية في قطاع الزراعة الموجهة نحو التصدير.

- تحديث المناطق الصناعية القديمة مع التنوع في الأنشطة الصناعية في اتجاه الصناعات العالية التكنولوجيا.
- تولي الدولة إنجاز البنية التحتية بالمناطق المحلية وتأسيس جهاز إنتاج وطني يقوم بتنسيق العلاقات بين مؤسسات الكبرى الخاصة والوطنية بالمناطق المحلية (مثال: أمانة التنمية المكانية Secretariat for Territorial Development) التي إنشأتها وزارة الزراعة).
- تهيئة بيئة العمل من خلال استحداث مجموعة من المجالس والهيئات الرقابية أو المنظمة للأسواق، والخدمات والمرافق العامة التي يقدمها أو يديرها القطاع الخاص، وللخدمات التي تقدمها الحكومة، وللقواعد المتعلقة بضمانات الاستثمار، إضافة لتطوير الهيئات الخاصة بالإحصاء والتقاعد وحقوق الملكية والبحوث وغيره.
- إنشاء عدد من المختبرات لتطوير البحوث العلمية في مجال الزراعة.
- إتباع عدد من السياسات لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية مثل (سياسة الحد الأدنى للأجور، سياسة الضمان الاجتماعي التي طبقت على العاملين في القطاعين الخاص والحكومي، المساعدات الاجتماعية للشرائح الفقيرة).

### 2/6/2 تجربة ماليزيا (UN-Habitat)<sup>(36)</sup>

تقع ماليزيا جنوب شرق آسيا، وتنقسم إلى منطقتين ماليزيا الغربية (شبه جزيرة ماليزيا) وماليزيا الشرقية (صباح ورسواك) يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، وتتكون من 13 ولاية بالإضافة إلى المقاطعات الفيدرالية التي تضم عاصمة الدولة كوالالمبور ومركز إدارة الكومة الفيدرالية مدينة بوتاجايا وجزيرة لا بوان، وتبلغ مساحة ماليزيا 330434 كم<sup>2</sup>. خلال أواخر القرن العشرين، شهدت ماليزيا طفرة اقتصادية وخضعت لتطوير سريع حيث يحدها مضيق ملقا، وهو طريق بحري مهم في الملاحة الدولية، كما أن التجارة الدولية جزء أساسي من اقتصادها، وتشكل الصناعة أحد القطاعات الرئيسية في اقتصاد البلاد.

#### أبرز القضايا التنموية بالدولة:

- الفقر والتفاوتات الإقليمية.
- قضية التضخم الحضري.

#### ركائز عملية التنمية الاقتصادية للحد من الفقر (11):

- ركزت تجربة ماليزيا على تنمية الأصول والموارد المحلية البشرية اعتماداً على أن الثروة الحقيقية التي تملكها الأمم تكمن فيما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع المتغيرات العالمية. حيث نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمال الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث ويوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.
- ركزت التجربة الماليزية على التنمية الذاتية حيث استخدمت ماليزيا السياسة المالية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI وتوجيهها نحو قطاعات معينة تسهم في التشغيل وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى التخصيصات المالية المحددة للسلطات المحلية.
- برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية المحلية المقترحة (36):
  - تضطلع ماليزيا بأنشطة مختلفة لضمان بناء القدرات وتشمل تلك الأنشطة التدريب، والحلقات الدراسية، والمحاضرات، وتعميم المعلومات عن طريق المنشورات ووسائل الإعلام، على المستويات الداخلية والوطنية والإقليمية والدولية.
  - ويعمل الموظفون المعنويون في وزارات الحكومة بصورة دائمة، مع خبراء وممثلين عديدين من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ومختلف المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عن طريق تلك البرامج والأنشطة.
  - أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية.
  - دعم المجالات الإنسانية بواسطة القطاع الخاص، وتم استخدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم.
  - استخدام السياسات المالية؛ الضريبية والإنفاق الحكومي من أجل رفع المستوى المعيشي للمواطنين وكذلك ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم والقطاع الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
  - إتباع سياسة النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية والاهتمام بالقطاعات المولدة للقيمة المضافة المرتفعة ومن أهمها؛ قطاع الصناعة وقطاع الخدمات وكذلك تكنولوجيا المعلومات.
  - التحول نحو الاقتصاد المعرفي ورفع المستوى التكنولوجي حتى لا تصبح ماليزيا مستهلكا فقط لتكنولوجيا بل منتجا ومصدرا لها.
  - إعطاء مساحة أكبر للعلماء والباحثين وذلك من أجل زيادة القاعدة البحثية وإنشاء الجامعات والمعاهد البحثية وغزو الفضاء.
  - الاعتماد على الموارد الداخلية (الادخار المحلي) في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.
  - الاعتماد على الاستراتيجية الذاتية من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين.
  - الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر المشروط علي:

## التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط

- ✓ ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
- ✓ أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه.
- ✓ الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجناب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.
- التشجيع على الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال خلق بيئة أعمال مناسبة وإنشاء بنية تحتية قوية وكذلك توجيه الاستثمارات بما يخدم النمو الاقتصادي من خلال آلية الإعفاءات الضريبية.
- الحفاظ على الموارد المحلية الطبيعية الغير متجدده من ان تستنزف.
- الاعتماد على القطاع الخاص في ملكية المشروعات الاقتصادية من اجل المشاركة في العملية التنموية وتحقيق الاهداف القومية مع احتفاظها بحق إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها.
- وضعت الحكومة أطر من أجل تلافي الآثار السلبية للتحويل إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب.

### النتائج والمناقشة

#### 3/6/2 الدروس المستفادة من التجارب العالمية

- من خلال مراجعة التجارب العالمية يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة والتي تشكل الأسس العامة لصياغة برامج وأنشطة للتنمية الاقتصادية المحلية داعمة للحد من الفقر في مصر وهي:
  - صياغة آلية لتحديد أولويات تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية: اعتماد على أولويات التنمية المكانية وتحديد دقيق لاحتياجات المناطق المحلية وإعطاء أولوية للمناطق الفقيرة والمحرومة والمناطق الواعدة في التنمية.
  - قياس قدرات المستويات المحلية: لتمثل موجه للاستثمارات العالمية والمحلية طبقاً لمؤشرات تقيس قدرات الموارد الكامنة والمتاحة.
  - المتابعة والتقييم لتنفيذ البرامج: لضمان استدامة المشروعات والبرامج المنفذة وتقييم الإداء لها، ومن ثم التحكم في خطة تنمية الاقتصاد المحلي.
  - تعزيز ريادة الأعمال: بدءاً من أصغر رواد للمشاريع إلى أكبر الشركات. وذلك من خلال تبسيط الخدمات الخاصة بالتراخيص وغيرها من الخدمات الإدارية الأخرى، والاعتماد على الميزات التنافسية للموارد المحلية، وتنمية القطاع اللارسمي.
  - التوجه نحو الاقتصاد المعرفي بدلاً من الاستهلاكية: تنمية برامج التنمية الاقتصادية المحلية نحو تأكيد المسؤولية المشتركة لكافة أصحاب المصلحة في بناء الاقتصاد المعرفي، مع مراعاة أن تكون الريادة للقطاع الحكومي من خلال دوره في توفير الأطر التنظيمية والإشرافية والاعتمادات المالية لإقامة البنية الأساسية والإنفاق على التعليم والمراكز البحثية، مع إشراك قطاع الأعمال الخاص وتنظيمات المجتمع المعرفي بصورة فاعلة ومتزايدة في منظومة الاستثمار في رأس المال البشري.
  - الاهتمام بتدعيم الصناعات الصغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر: لما لها من دور في دفع التنمية الاقتصادية للمستويات المحلية.
  - تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة: عن طريق التوسع في إنشاء البنوك المتخصصة في التمويل المحلي وتوفير القروض الميسرة للمشروعات وخاصة الصغيرة والمتناهية الصغر مع تيسير الإجراءات اللازمة للحصول عليها.
  - تحسين مناخ الاستثمار لنشاطات الأعمال المحلية: اتخاذ إجراءات لتحسين المناخ المحلي لنشاطات الأعمال، شاملة بما في ذلك، تحسين المعاملات والإجراءات لتسجيل نشاطات الأعمال، والمعاملات الضريبية في إطار الحكومة المحلية.
  - التنسيق والتكامل: بين السياسات والإجراءات المتعلقة بالقطاعات المختلفة مثل الاقتصاد، والتنقل، والإسكان، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والمياه والنفايات وذلك ضمن إطار إقليمي مترابط. مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات فيما بين كافة الأطراف المعنية مع احترام مبدأ التبعية، وذلك مع تخصيص الموارد على نحو إستراتيجي وإنصافي.
  - التوظيف والتدريب: ضرورة عمل السلطات المحلية مع كافة الفاعلين الاقتصاديين لتزويد المناطق المحلية بفرص مناسبة للتوظيف والتدريب والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة ومنابر للمشاركة في المعرفة مع تركيز خاص على احتياجات المرأة والشباب.
  - بناء الشراكة الفاعلة: والتي تستلزم عدد من التدابير أهمها:
    - ✓ رفع وعي المواطنين بمشكلات المجتمع وترسيخ شعبية المشروعات التنموية وخاصة المشروعات القومية المتصلة بالتنمية المحلية.
    - ✓ بناء إستراتيجية للشراكة تهتم بالخطط الشاملة والمرحلية والتنفيذية، مما يساهم في تأسيس شراكة قائمة على المعرفة والمهارة والخبرة والتغير القيمي.

- ✓ وضع مفهوم للشراكة وتحديد مؤسساتها ووضع لوائحها التنفيذية، لتحديد الإطار الذي يتفاعل داخله المجموعات الفاعلة في التنمية ذات المصلحة المشتركة.
- ✓ توفير الدعم والتأييد واستثمار الجهد وإصدار الأنظمة واللوائح التنظيمية وتقديم الاستشارات القانونية والفنية والاهتمام بالتأهيل والتدريب والتوعية والتثقيف مع التحفيز والتشجيع وتوفير التمويل يمثل الأساس لتحقيق الشراكة الحقيقية الفاعلة.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار المحلي واتخاذ الإجراءات لجذب الاستثمار المحلي والعالمي في إطار شراكة فاعلة.
- تهيئة البيئة العمرانية الداعمة للتنمية الاقتصادية المحلية: من خلال استحداث مناطق جديدة متخصصة في التنمية، تجديد وتهيئة المناطق القائمة، تدعيم شبكات النقل والبنية التحتية، تدعيم مراكز التنمية الريفية وأقطاب التنمية الحضرية.
- توفير قواعد المعلومات: بناء قاعدة بيانات إحصائية عن ظروف المناطق المحلية لتسهيل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التنموية بها.

### 3/ الإطار العملي لتقييم مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية بمحافظة أسيوط

تمثل هذه الجزئية تطبيق للفكر النظري واختبار لقياس مؤشرات قدرات الاقتصاد المحلي بهدف صياغة برامج ومشروعات للحد من قضية الفقر. ارتفعت معدلات الفقر في مصر خلال السنوات الخمس عشرة الماضية لتصل إلى 27.8 في المائة في عام 2015، حسب تقديرات اليونسيف والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. وأظهرت تلك الإحصائيات أن 30 مليون مصري على الأقل يرزحون تحت خط الفقر المدقع، إضافة إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى 3.5 مليون مواطن، حسبما أعلن تقرير الأمم المتحدة عام 2017. وتأتي محافظة أسيوط بوصفها أفقر محافظات مصر حيث يبلغ عدد الفقراء بها % 58.1 من عدد السكان منهم 24.8 % لا يجدون قوت يومهم<sup>(37)</sup>. ويوضح الجدول (5) أعلى نسب الفقراء على مستوى محافظات الجمهورية كما يوضح الشكل (2) متوسط نسبة الفقر لمحافظات الجمهورية طبقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2010.

شكل (2). متوسط نسبة الفقر لمحافظات الجمهورية طبقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2010



جدول (5). أعلى نسب الفقراء على مستوى محافظات الجمهورية

أعلى المحافظات	نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)
أسيوط	61%
سوهاج	47,5%
بني سويف	41,5%
الأقصر	41%
قنا	39%
المنيا	30.9%

• متوسط نسبة الفقر للجمهورية : 22% .  
المصدر : تقرير التنمية البشرية 2010.

تبلغ مساحة محافظة أسيوط 25926 كم<sup>2</sup> (بدون الظهير الصحراوي) (وصف مصر بالمعلومات ، 2017) بما يعادل 6170.4 ألف فدان تمثل 5.5% من جملة مساحة إقليم أسيوط، ويصل عدد سكانها إلي حوالي 4.383.289 مليون نسمة يمثلون 94.7% من جملة سكان إقليم أسيوط (بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر 2017). وتتكون المحافظة من عدد (11) مركز إداري (أسيوط -أبنوب- أبو تيج -البيداريساحل سليم -الغنايم -القوصية -ديروط - صدفا -منفلوط -الفتح)، 12 مدينة (أحدي عشر مدينة بالإضافة إلى مدينة أسيوط الجديدة)، ويحتوي كل مركز بجانب العاصمة على مجموعة من الوحدات الريفية والقرى التابعة بلغت في مجموعها 235 قرية (55 وحدة ريفية (قرية أم) و عدد 180 قرية تابعة)، هذا بالإضافة إلى نحو (1395) تابع (العزب والنجوع والكفور) (دليل الوحدات المحلية، 2016).

### 1/3 المؤشرات المستخدمة لتقييم قدرات الاقتصاد المحلي

## التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط

- من خلال الإطار النظري لمؤشرات تحليل قدرات الاقتصاد المحلي على المنافسة ومؤشرات البنك الدولي وفي إطار الدروس المستفادة من التجارب العالمية وفي إطار البيانات المتاحة عن المحافظة توصلت الباحثة لعدد من المؤشرات التي يمكن بها تقييم قدرات الاقتصاد المحلي بمراكز محافظة أسيوط تمثلت في:
- ✓ قدرات رأس المال الطبيعي: المساحة المنزرعة، نسبة إجمالي الثروة الحيوانية من إجمالي المحافظة (مؤشرات الإحصاءات الزراعية، 2016).
  - ✓ قدرات الموارد البشرية ومهاراتها: عدد السكان، نسب الحاصلين على مؤهلات جامعية من إجمالي السكان في سن التعليم، نسبة الأمية (طبقاً لبيانات التعداد النهائي للسكان، 2017)، دليل التنمية البشرية (طبقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية لمحافظة أسيوط، 2003).
  - ✓ القدرات الاقتصادية: عدد العاملين بالأنشطة الاقتصادية، تعدد الوظائف الاقتصادية، نسبة البطالة، نسبة قوة العمل من إجمالي السكان (15 سنة فأكثر) (طبقاً لبيانات التعداد النهائي للسكان، 2006) ومركزية المنشآت الاقتصادية (طبقاً لبيانات التعداد النهائي للمنشآت، 2017).
  - ✓ قدرات البنية الأساسية: نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب/ الكهرباء/ الصرف الصحي من إجمالي الأسر (طبقاً لبيانات التعداد النهائي للظروف السكنية، 2017).
  - ✓ وسائل التدريب المحلية والشبكات الاجتماعية: مركزية الخدمات الإقليمية، عدد الجمعيات الأهلية الاجتماعية (طبقاً للنشرة المعلوماتية بمحافظة أسيوط، 2015).
  - ✓ القدرات المعلوماتية: عدد مراكز المعلومات، وعدد نوادي تكنولوجيا المعلومات (طبقاً للنشرة المعلوماتية بمحافظة أسيوط، 2015).

### 2/3 الأسلوب الإحصائي المستخدم لتحليل البيانات

تم الاستعانة بأحد الأساليب الإحصائية للتحليل بواسطة برنامج (SPSS) وهو أسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis) بنموذج المكونات الأساسية (Principle Components) حيث يستخدم هذا التحليل لتحديد العوامل التنموية (Factors) ومكوناتها والأوزان النسبية لها التي يمكن بها قياس دليل قدرات الاقتصاد المحلي بمراكز محافظة أسيوط، حيث يعتمد هذا النموذج على تحديد المتغيرات (المؤشرات) التي لها تأثيرات متشابهة وتجميعها في حزم بحيث يقوم باختصار العدد الكبير من المؤشرات التحليلية إلى عوامل أقل عدداً<sup>(38)</sup> يمكن من خلالها استقراء القوى الرئيسية المسيطرة على تفسير التغير في البيانات لمراكز محافظة أسيوط، كما إنه يقيس قوة تأثير كل متغير ويحدد قوة واتجاه علاقته مع باقي المتغيرات. ويعتمد الأسلوب الإحصائي المستخدم على تحديد المؤشرات التي تكون العامل التنموي والذي يتسم باحتوائه على أكبر عدد من المؤشرات الدافعة للتنمية الاقتصادية المحلية أو أقل عدد من المتغيرات المثبطة لها لقياس دليل قدرات الاقتصاد المحلي بمراكز محافظة أسيوط.

### 3/3 نتائج التحليل الإحصائي

- تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test) للبيانات للتأكد من تحقق توافر شروط إجراء التحليل العاملي. ومن خلال مقارنة دلالة معنوية العلاقة Sig. بمستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) تبين أن أغلب المؤشرات تأخذ بيانتها شكل التوزيع الطبيعي باستثناء عدد (4) مؤشرات تم استبعادهم لإجراء التحليل العاملي وهم (نسبة قوة العمل من إجمالي السكان (15 سنة فأكثر)، دليل التنمية البشرية، نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب، نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء).

- تم إعداد دورة تحليلية للبيانات باستخدام طريقة (Varimax) والتي تتقبل فكرة البناء البسيط مع الاحتفاظ بالتعامد بين العوامل بهدف تحديد العوامل التنموية (Factor) ثم تم تقييم كل مركز على أساس امتلاكه لمكونات العامل التنموية وإعطائها ثقل نسبي بين باقي المراكز يعبر عن تميزه التنموي عن طريق أسلوب النقل العاملي (Factor Scour). ويلاحظ أنه نتج عن التحليل العاملي عدد من العوامل (Components) الموضحة لوجود تغير في الحالات وتكون مساوية لعدد المتغيرات. وتم الحصول على (Eigen Value) الذي يعبر عن مدى قوة المتغيرات داخل كل عامل من عوامل المصفوفة. تم تحديد قيمة (Factor Scour) لكل حالة من الحالات وظهر لكل عامل نسبة توضح مقدار شرح التغير الذي حدث في الحالات محل الدراسة وتم إجراء دورة تحليلية للوصول إلى أكثر العوامل تأثيراً وكذا المتغيرات المؤثرة في الحالات محل الدراسة.

- أنتجت الدورة التحليلية للبيانات (3 عوامل رئيسية) بدلاً من (14 مؤشر) التي أجري عليها التحليل. ويوضح جدول شرح التغير في العوامل (Total Variance Explained) أن هذه العوامل المستنتجة تفسر في مجملها 90.17% من التغيرات في البيانات.

- من خلال تحليل مصفوفة العوامل المدارة (Rotated Component Matrix) والتي توضح درجة تأثير كل متغير في كل عامل. وبالأخذ في الاعتبار العوامل القادرة على إحداث التغير يتضح أن المتغيرات الخاصة بالعوامل الثلاث الأولى هي القادرة على إحداث وتفسير التغير في الحالات بنسبة 90.17% والمتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار لتأثيرها

على قدرات التنمية هي التي تزيد قيمتها عن (+ 5.0) ولا تؤثر في عوامل أخرى بقيم أعلى. من خلال ذلك أشتمل العامل الأول على (9) متغيرات، بينما أشتمل العامل الثاني على (3) متغيرات، في حين أشتمل العامل الثالث على (2) متغير.

- يعتبر العامل التنموي الأول هو العامل الأهم بين الثلاث عوامل الأولى ذلك لاحتواءه على العدد الأكبر من المتغيرات حيث يتكون من عدد (9) متغيرات. ويوضح الجدول جدول (6) المتغيرات المكونة للعامل التنموي ودرجة تأثيرها.

- تم تهيئة مصفوفة البيانات لمتغيرات العامل التنموي من خلال تحويل كل قيمة من قيم المصفوفة البيانات إلى الصيغة القياسية (Standard Form) من خلال تقسيم كل متغير إلى خمس فئات إحصائية تعبر قيمتها عن دلالة المؤشر في قدرات التنمية (1= قدرات محدودة، 2= قدرات ضعيفة، 3= قدرات متوسطة، 4= قدرات مرتفعة، 5= قدرات واعدة). وتم حساب دليل قدرات التنمية الاقتصادية المحلية لمراكز محافظة أسيوط بناءً على إعطاء قيمة (Factor Score) لكل متغير حسب قيمة تأثيره السابق توضيحها بجدول (6)، ولقد بلغت قيم الدليل المستنتج أقصاها بمركز أسيوط وأدناها بمركز ساحل سليم. ويوضح الشكل (6) دليل قدرات التنمية الاقتصادية المحلية لمراكز محافظة أسيوط.

جدول (6). المتغيرات المكونة للعامل التنموي ودرجة تأثيرها.

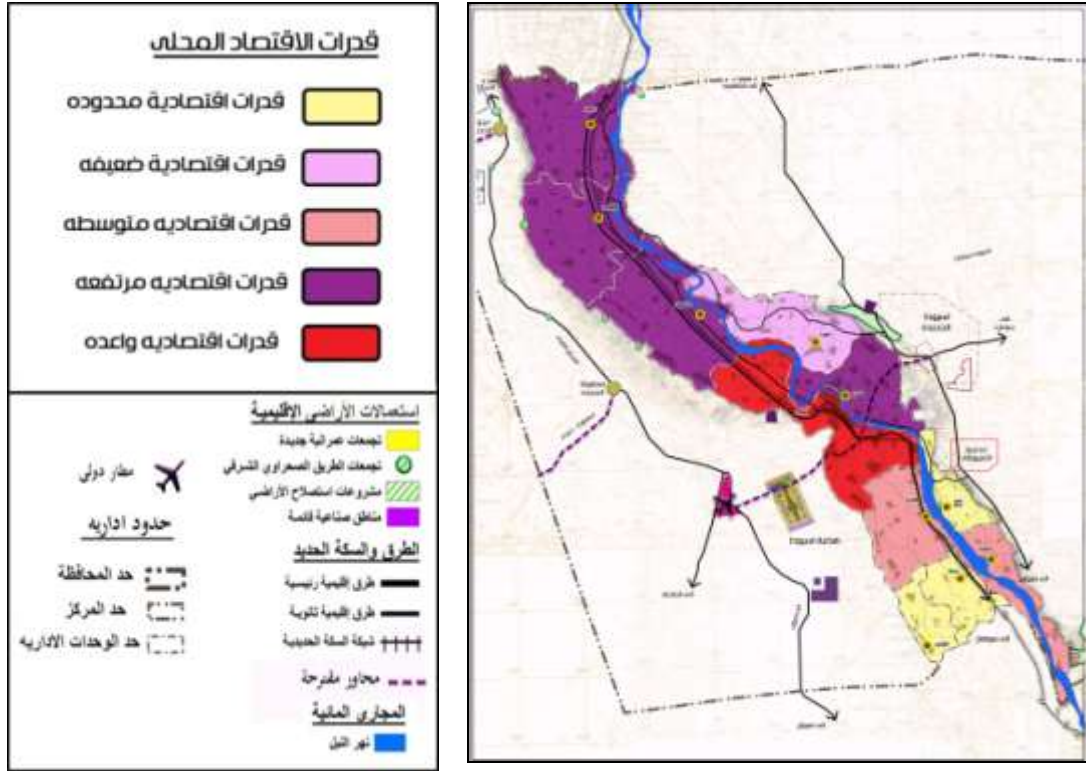
م	المتغيرات	مصدر البيان	القيم*
1	نسب الحاصلين على مؤهلات جامعية	التعداد النهائي للسكان، 2017	0.990
2	المساحة المنزرعة	مؤشرات الإحصاءات الزراعية، 2016	0.679
3	نسبة إجمالي الثروة الحيوانية من إجمالي المحافظة	مؤشرات الإحصاءات الزراعية، 2016	0.907
4	عدد العاملين بالأنشطة الاقتصادية	التعداد النهائي للسكان، 2006	0.753
5	عدد الوظائف الاقتصادية المتوظنة	التعداد النهائي للسكان، 2006	0.838
6	نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي	التعداد النهائي للظروف السكنية، 2017	0.871
7	مركزية الخدمات الإقليمية	النشرة المعلوماتية بمحافظة أسيوط، 2015	0.982
8	عدد الجمعيات الأهلية الاجتماعية	النشرة المعلوماتية بمحافظة أسيوط، 2015	0.932
9	عدد مراكز المعلومات	النشرة المعلوماتية بمحافظة أسيوط، 2015	0.966
10	عدد نوادي تكنولوجيا المعلومات	النشرة المعلوماتية بمحافظة أسيوط، 2015	0.871
11	عدد السكان	التعداد النهائي للسكان، 2017	0.789
12	نسبة الأمية	التعداد النهائي للسكان، 2017	0.611
13	نسبة البطالة	التعداد النهائي للسكان، 2017	0.867
14	مركزية المنشآت الاقتصادية	التعداد النهائي للمنشآت، 2017	0.603

المصدر: \* من إعداد الباحثة طبقاً للتحليلات الإحصائية. بيانات المؤشرات والاختبارات الإحصائية (بملحق 1).

شكل (6) دليل قدرات التنمية الاقتصادية المحلية لمراكز محافظة أسيوط



## التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط

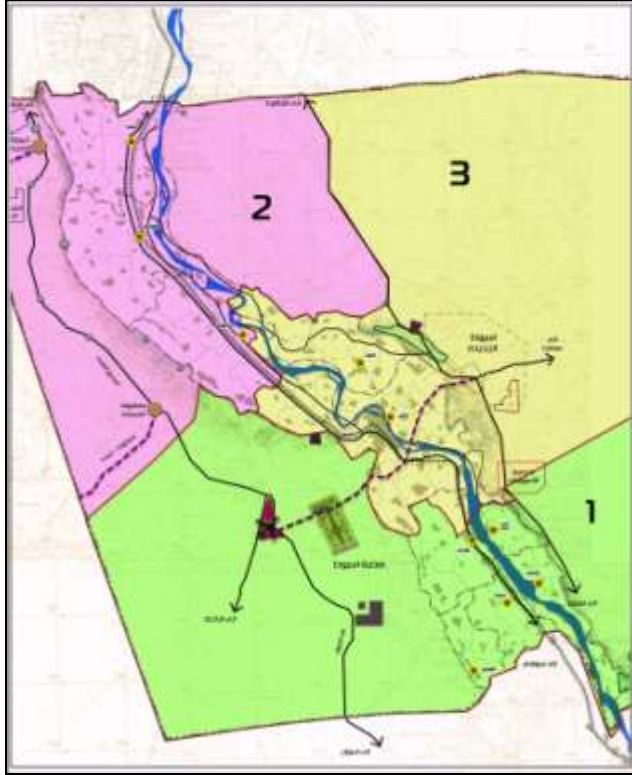


المصدر: من إعداد الباحثة طبقاً للتحليلات الإحصائية.

### 4/3 برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية المقترحة بمحافظة أسيوط للحد من الفقر (نتائج دراسة الحالة)

في إطار تقييم مؤشرات قدرات الاقتصاد المحلي بمحافظة أسيوط يقترح تقسيم المحافظة إلى ثلاث وحدات وظيفية كما هو موضح بالشكل (7) تختلف في درجة أولوية تنميتها وفي برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية المقترحة لها على النحو التالي توضيحه:

- الوحدة التنموية الأولى (أولوية أولى) شكل (7). الوحدات الوظيفية لصياغة أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية الهادفة للحد من الفقر بمحافظة أسيوط



المصدر: من إعداد الباحثة طبقاً للتحليلات الإحصائية.

**للتنمية):** وتمثل هذه الوحدة التنموية (وحدة تخطيطية من المستوى الثالث تمثل مراكز للتنمية الإقليمية للمحافظة) تتشكل من كلا من الوحدات الإدارية لمراكز (أبو تيج - ساحل سليم - الغنايم - صدفا - البداري) والظهير الصحراوي الشرقي والغربي المتاخم لهم، وتتخصص هذه الوحدة وظيفياً في أنشطة الزراعة والصناعة من خلال تنمية مراكز العمران كمراكز داعمة للمشروعات الإنتاجية الزراعية والصناعية وتنمية مدينة غرب أسيوط وتوسعات المناطق الصناعية بمحافظة أسيوط ومواقع الثروة التعدينية (بالظهير الصحراوي للمحافظة)، وتتكامل هذه الوحدة في إطار النطاق الأشمل للإقليم بتوطن الصناعات التعدينية - المناطق اللوجستية بحيث تتكامل مع المنافذ البحرية على البحر الأحمر ومنطقة المثلث الذهبي الواعدة كمدخل للحد من الفقر بهذه المناطق.

- **الوحدة التنموية الثانية (أولوية ثانية للتنمية):** وتمثل هذه الوحدة التنموية (وحدة تخطيطية من المستوى الثاني تمثل وحدة لربط المحافظة مع الأقاليم والمحافظات المجاورة) تتشكل من كلا من الوحدات الإدارية لمراكز (ديروط والقوصية ومنفلوط) والظهير الصحراوي الشرقي والغربي المتاخم لهم، وتتخصص هذه الوحدة وظيفياً في أنشطة الزراعة والخدمات وأنشطة السياحة البيئية والأثرية بما يحقق التكامل في إطار النطاق الأشمل حيث تعتمد على النشاط السياحي كدافع لعملية التنمية القائم على المناطق الأثرية مع تدعيم نمط السياحة البيئية القائمة على المحميات الطبيعية بحيث تتكامل مع القاهرة والجيزة، كما تمتد في اتجاه الواحات وواحة سيوة ومحافظة الفيوم لدعم السياحة البيئية وسياحة السفاري، وتمتد في اتجاه البحر الأحمر للتكامل مع نمط السياحة الشاطئية والترفيهية المتواجدة عليه، وتمتد للتكامل مع المناطق الأثرية بمحافظات إقليم جنوب الصعيد، وتتكامل أنشطة الزراعة مع مناطق الاستصلاح بشمال الصعيد والوادي الجديد، ذلك من خلال دعم وتنمية المحاور الطولية الشرقية والغربية وتركيز التنمية بمناطق الظهير الصحراوي في التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة (1،2) وقرية دشلوط الجديدة ومير الجديدة كمراكز خدمات إقليمية على محور أسيوط/ الفرافرة.

- **الوحدة التنموية الثالثة (أولوية تنمية ثالثة):** وتمثل هذه الوحدة التنموية (وحدة تخطيطية من المستوى الأول كعاصمة للمحافظة) تتشكل من كلا من الوحدات الإدارية لمراكز (أسيوط والفتح وأبنوب) والظهير الصحراوي الشرقي المتاخم لهم، وتتخصص هذه الوحدة وظيفياً في أنشطة الخدمات والتصنيع الزراعي والصناعات التعدينية والتكنولوجية، وتمثل كلا من مدينة أسيوط وأسيوط الجديدة كقطب تنمية إقليمية لهذه الوحدة بحيث يتكامل الأنشطة فيما بينهم ليمثل عنصر جذب للأنشطة والسكان من خلال خلق فرص عمل تعمل على استقطاب جزء من المهاجرين النازحين من إقليم جنوب الصعيد ويحد من الهجرة لإقليم القاهرة الكبرى من خلال تكثيف توطين الصناعات الهندسية والكهربائية والتعدينية والغذائية في مدينة أسيوط الجديدة كمركز صناعي متكامل لامتصاص بطالة الظهير الريفي بهدف إلى تخفيف الضغوط عن مدينة أسيوط صوب مدينة أسيوط الجديدة مع التركيز على تدعيم التنمية بمشروعات استثمارية على محور جبل الزيت في إطار التكامل الصناعي واللوجستي مع محافظة البحر الأحمر.

#### 4/ نتائج متعلقة بدور التنمية الاقتصادية المحلية في الحد من قضية الفقر

- ✓ في ضوء تعدد المشروعات في المنطقة الواحدة واختلاف مقياسها ومجال عملها والجهات المشاركة بها والموارد المتاحة لكل منها من مشروعات بنية أساسية، مشروعات عمرانية محددة النطاق، برامج بناء القدرات للجهات المختلفة... الخ، يستوجب الأمر مؤشرات تقييم قدرات الاقتصاد المحلي كألية لتوجيه المكاني السليم لجهود التنمية الاقتصادية المحلية والتي تعمل على وجود تنسيق فيما بينها لضمان عملها في إطار سياسة عامة للتنمية المحلية وعدم إهدار الموارد والطاقات المحدودة للمجتمع المحلي.

## التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: التطبيق على محافظة أسيوط

- ✓ برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية ليست برامج موحدة ولكنها تختلف حسب الخصوصية المكانية للمناطق المحلية وقدرات الأصول والموارد المحلية بها وقضاياها واحتياجات مجتمعاتها المحلية.
- ✓ أن عملية التنمية الاقتصادية المحلية للحد من الفقر عملية جماعية تتطلب تصافر كافة الأطراف المحلية الفاعلة على تحقيقها، وتعتمد على تشكيل إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية تقوم على قياس قدرات المستويات المحلية والتي تحدد أولويات التنمية المكانية طبقاً لاحتياجات المناطق المحلية مع إعطاء أولوية للمناطق الفقيرة والمحرومة والمناطق الواعدة في التنمية.
- ✓ بناء القدرة على المنافسة من خلال برامج تنمية محلية فاعلة يعتمد على تحديد حجم الموارد والأصول المحلية المتاحة والكامنة وتشخيص ما بها من نقاط قوة، ونقاط ضعف وفرص ومخاطر مهددة وتنمية القدرات لهذه الموارد بما يعمل على جعل المنطقة المحلية جاذبة للأنشطة والاستثمارات التي تعمل على تحسين مستويات التنمية بها.
- ✓ يمثل تقسيم المناطق المحلية إلى وحدات مكانية متخصصة وظيفياً الآلية المناسبة لتوزيع برامج التنمية المحلية الاقتصادية لتحقيق فكر الخصوصية المكانية ووفورات الحجم والاقتصاديات التكتلية والاستخدام الأمثل للموارد.
- ✓ تتطلب برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية المحلية والتوجيه المكاني السليم لها وجود آليات فاعلة للإدارة السليمة مما يتطلب التركيز على أهمية تحديد أنماط الوحدات مكانية كآلية لتوجيه المكاني لها وأساليب الإدارة الرشيدة للتنمية المكانية.
- ✓ ضرورة وجود مؤشرات لقياس سير التقدم في عملية التنمية الاقتصادية المحلية والتي تعتمد على قدرات البقاء (المتطلبات الأساسية للتنمية)، قدرات المنافسة (مع التركيز على دور المراكز الحضرية في التنمية)، القدرات الإدارية (أساليب حكم وإدارة سليمة) ذلك بهدف استدامة هذه العملية بما يحقق فكر التنمية المحلية الهادفة للحد من الفقر.
- ✓ تعنى التنمية الاقتصادية المحلية بالعمل مباشرة على بناء وتعزيز القدرات التنافسية للمناطق المحلية، وذلك بهدف تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة بمجتمعاتها المحلية. ويعتمد نجاحها على قدرة هذه المناطق على التكيف مع البيئة المتغيرة بسرعة والتميزة بوجود أسواق تزايد المنافسة فيها.

### ■ نتائج الحالة الدراسية محافظة أسيوط

- ✓ يقترح تقسيم محافظة أسيوط إلى ثلاث وحدات وظيفية في إطار تقييم مؤشرات قدرات الاقتصاد المحلي ب المحافظة حيث تختلف في درجة أولوية تنميتها وفي نوعية البرامج والأنشطة للتنمية الاقتصادية المقترحة.
- ✓ إعطاء الدور الوظيفي ومجموعة الأنشطة الاقتصادية المحلية المناسبة لكل وحدة تخطيطية.
- ✓ تحقيق التكامل بين المناطق القائمة والمناطق الجديدة في الظهير الصحراوي.
- ✓ تكامل أدوار المدن القائمة والجديدة لتعظيم دور مراكز التنمية داخل الوحدات التخطيطية المقترحة.

### المراجع

1. هبة الليثي (2005). تحديات قياس الفقر في منطقة الأسكو. القاهرة: منظمة الأسكو، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
2. منى عبد الفتاح عبد المنعم & ابتهاج أحمد عبد المعطي. (2017). متجه مقترح لتشكيل خريطة التوزيع المكاني للفقر في مصر. مجلة جمعية المهندسين المصرية.
3. Ratemo, W.M. (2003). A beacon of Hope on Poverty Alleviation Conference of Rectors, Vice Chancell or Sand Presidents of African Universities (Core VIP) Mauritius.
4. حلا أحمد (2019). المدافعة في مواجهة الفقر. القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
5. البنك الدولي. (2001). الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي. واشنطن، مقاطعة كولومبيا: وحدة التنمية الاقتصادية المحلية.
6. مصطفى إبراهيم (2018). خريطة الفقر في مصر: مؤشرات ومقترحات. القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
7. مصطفى منير محمود ، طارق محمود يسري ( 2012). سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الفقيرة. القاهرة: مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).
8. منى عبد الفتاح عبد المنعم (2012). خريطة التوزيع المكاني للفقر كموجه لسياسات التنمية الإقليمية. القاهرة: رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
9. علم الدين بانقا (2018). تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة ( 1960-2017). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
10. سهير إبراهيم (2001). الفقر وتوزيع الدخل في بحوث اقتصادية عربية. مجلة معهد التخطيط القومي، العدد الرابع والعشرون.
11. منى عبد الفتاح عبد المنعم (2017). مدخل التنمية المكانية كموجه لسياسات التنمية المحلية في مصر. القاهرة: رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني -جامعة القاهرة.

12. سالم توفيق، ، أحمد فتحي (2008). السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي (الطبعة الأولى). مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة.
13. Watts, H. (1968). *An Economic Definition of Poverty*. New York: Daniel Patrick Moynihan.
14. محمد صابر (1991). الفقر والبيئة: الحد من دوامة الفقر. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.
15. البنك الدولي (1990). تقرير عن التنمية في العالم: الفقر. واشنطن: البنك الدولي.
16. أماني مسعود الحديني (1999). المهمشون والسياسة في مصر. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
17. حنان عبد الخضر، مها علاوي، (2012). سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق. الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، النسخة الثامنة، العدد الخامس والعشرون.
18. صالح بن محمد (2005). مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة. المملكة العربية السعودية: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
19. كريمة كريم.(1994). الفقر وتوزيع الدخل في مصر. القاهرة: منتدى العالم الثالث، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
20. UNDP. (2005). البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية.
21. UNDP. (1997). البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية.
22. منى عبد الفتاح عبد المنعم (2015). دور التمويل المحلي من الحد من الفقر بالمناطق الحضرية. المنتدى الوزاري العربي الأول للتنمية الحضرية. المحور الأول: العدالة الاجتماعية-الموضوع الثالث: الحد من الفقر. القاهرة: وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.
23. جمال داود سليمان (2015). التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
24. وحدة التنمية الاقتصادية المحلية (أكتوبر 2001). الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي. واشنطن، مقاطعة كولومبيا: البنك الدولي. ص 6، 7.
25. Romeo, L.G. (2014). *The Territorial Approach to Local Development (TALD): From Decentralization Reforms to Development Outcomes A Policy Note*. The European Union's ADM Programme.
26. Kőszegi, M.; Bottlik, Z.S.; Telbisz, T. and Mari, L. (2015). Human-environment relationships in modern and postmodern geography Hungarian Geographical Bulletin.
27. Čapková, S. (2005). *Local Government and Economic Development*. Budapest: Open Society Institute.
28. Mezei, C. (2006). *The concept of local economy development*. Térés Társadalom.
29. Lengyel, I. (2003). *Competition and territorial development: the competitiveness of regions in Hungary*. JATE Press. Szeged.
30. الهابيتات [برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية] (2004). الارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية من خلال التخطيط الاستراتيجي. سلسلة أوراق عمل التنمية الاقتصادية. المجلد الأول.  
تم الاسترداد من Web site: [www.unhabitat.org](http://www.unhabitat.org).
31. Dikhanov, Y. (2005). *Trends in global income distribution, 1970-2000, and scenarios for 2015*. Washington DC: Occasional Paper, World Bank Human Development.
32. أماني قنديل (2000). المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
33. Robert J. and Stimson, R. R. (2006). *Regional Economic Development: Analysis and Planning Strategy*. New York: Springer.
34. OECD. (2013). *OECD Territorial Reviews: Brazil*. Retrieved from [www.oecd.org](http://www.oecd.org).
35. أمل مختار. (2013). تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية والسياسية.
36. UN-Habitat (2012). *Regionalism and Territorial Governance for Economic Development: Lessons from the International Experience*. United Nations Human Settlements Program (UN-Habitat).
37. مصطفى جليل إبراهيم (2012). أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية: النظرية والتطبيق. القاهرة: مجلة كلية الأدارب بجامعة بغداد. العدد 102.

38. عبد الله عمر زين الكاف (2015). تطبيقات العمليات الإحصائية في البحوث العلمية مع استخدام برنامج SPSS. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد

### **Local economic development as a tool for poverty reduction: Applied to Assiut governorate**

**Randa Galal Hussein**

Regional Urban Development Department, Faculty of Regional and Urban Planning,  
Cairo University  
Randa\_ali@cu.edu.eg

#### **ABSTRACT**

The process of local economic development is of particular interest to both developed and developing countries. Within the framework of global changes, it has become one of the strategic tools to address development issues, the most important of which is the issue of poverty in Egypt as a developing country. The development of the local economy is the centerpiece of development efforts aimed at reducing the poverty issue, which provide employment as the basis for social and urban development, highlighting the importance of formulating programs and activities supportive of local economic development based on the assessment of the local economy. Available to reduce poverty and its consequences. This paper aims to identify the role of local economic development in reducing poverty issues by applying to one of the Egyptian governorates (Assiut governorate) which suffers from high poverty rates.

**Key words:** Poverty, Local Development, Local Economic Development, Capacity Building, Local Regions, Local Authorities.

